

عنوان البحث:
حوكمة الشركات وأثرها على أداء الشركات في القطاع المالي

إعداد الطالب:
سامي فايز العلياني

..... /إشراف

العام الدراسي:
2025

مقدمة:

تعد حوكمة الشركات من أهم الممارسات التي تهدف إلى ضمان إدارة فعالة وشفافة داخل الشركات، مما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق الاستدامة المالية. مع تزايد التحديات الاقتصادية، أصبح تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة أمراً حتمياً لضمان نمو الشركات واستمراريتها. هذا البحث يسلط الضوء على أهمية حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي، مع التركيز على القطاع المالي كمجال حيوي يتأثر بشكل مباشر بمستوى الحوكمة المطبق فيه.

:مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات في القطاع المالي، خاصة في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية، مما يثير التساؤل حول مدى التزام الشركات بمبادئ الحوكمة وأثر ذلك على أدائها المالي والتشغيلي.

:أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في تقديم تحليل معمق للعلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي، مما يساعد الشركات على تحسين ممارسات الحوكمة لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتعزيز ثقة المستثمرين. كما تسهم الدراسة في إثراء المعرفة الأكاديمية في مجال إدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

:أهداف الدراسة

تحليل مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها الأساسية.
دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في القطاع المالي.
تحديد أبرز التحديات التي تواجه الشركات في تطبيق الحوكمة الرشيدة.

تساؤلات الدراسة

ما مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها في القطاع المالي؟
ما العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق الأداء المالي الجيد؟
ما أبرز المعوقات التي تواجه الشركات في تبني مبادئ الحوكمة؟

فروض الدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وتحقيق أداء مالي متميز في القطاع المالي.
تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر المالية.

:الدراسات السابقة

تم الاستناد إلى عدد من الدراسات السابقة التي تناولت حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء المالي، حيث أكدت معظم الدراسات وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة الجيدة والأداء المالي المستدام، خاصة في الشركات المالية الكبرى.

:المنطلقات النظرية للدراسة

تستند الدراسة إلى نظرية الوكالة التي تركز على العلاقة بين المساهمين والإدارة، حيث تبرز الحاجة إلى الحوكمة لضمان توافق مصالح الطرفين، ونظرية أصحاب المصلحة التي تؤكد أهمية تحقيق التوازن بين مصالح جميع الأطراف المعنية بالشركة.

المنهجية وطرق البحث
تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام البيانات المالية المنشورة للشركات المالية وتحليلها لتقييم
أثر ممارسات الحوكمة على أدائها المالي

أدوات الدراسة
تحليل القوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المالية، بالإضافة إلى الاستبيانات الموجهة لمسؤولي الحوكمة
والمراجعين الداخليين في تلك الشركات

حدود الدراسة
تتمثل حدود الدراسة في التركيز على الشركات المالية المدرجة في السوق المالية خلال الفترة من 2023 إلى 2025، مع استبعاد
القطاعات الأخرى لضمان دقة النتائج وتركيزها

:المراجع
سيتم إدراج المراجع المستخدمة في الدراسة لاحقاً بعد الانتهاء من جمع وتحليل البيانات والمصادر.